



# عقد الدرر من نخبة الفكر

الشيخ محمد بن أحمد زاروق الشنقيطي  
(الملقب: الشاعر)

الطبعة الأولى ١٤٢٥هـ

تم تنزيل هذه المادة من موقع

شذرات شنقيطية

[www.chadarat.com](http://www.chadarat.com)

سَبَرَ الَّذِي مِنَ الْأَسَانِيدِ هَمَّا<sup>١</sup>  
إِذْ صَالَ فِيهِ كُلُّ نَاقِدٍ وَجَالٍ  
يُبْسِطُ أَوْ يَخْتَصِرُ اخْتِصَارًا  
إِذْ الْكُنُوزَ بِالرَّمُوزِ قَدْ طَوَى<sup>٢</sup>  
وَ جَازَ كَالْبَرْقِ صِرَاطَ الْمِصْطَلْحِ  
مِنْ لَوْلَى فِي نَخْبَةِ لَابِنِ حَجْرٍ  
عَلَى ذَوِي الْأَفْكَارِ نَخْبَةِ الْفِكْرِ  
أَخَذْتَهُ مِنْ (نَزْهَةِ فِي شَرْحِهِ)<sup>٣</sup>

الحمْدُ لِلَّهِ الَّذِي قَدْ أَلْهَمَنَا  
فَانْتَشَرَ التَّصْنِيفُ فِي هَذَا الْجِوَالِ  
وَ كَلَّهْمٌ قَدْ حَقَّقَ انْتِصَارًا  
وَ مِنْهُمْ الْحَافِظُ صَاحِبُ اللُّوَا  
فَمَنْ وَعَى مَا خَطَّه فَقَدْ نَجَحَ  
لِذَا تَقَدَّمَتْ لِنِظْمِ مَا انْتَشَرَ  
قَرَّبْتَهُ بِغِيَاةٍ أَلَا تُحْتَكِرُ  
وَ قَدْ أَضْفَتْ لِنَبَا لَصَرْحِهِ

ثم الصلاة أمد الأزمان  
تغشى الذي به أضاءت الدمن  
الخبر الذي بطرق قد ورد  
تواتر مطمئن من يسمع  
وغيره الآحاد ذو انقسام  
مشهوره اثنين علا ثم حصر  
و للعيز اثنان و الذي رأى  
ثم الغريب واحد به انفرذ  
لأنها تحتاج بحشاً صادرا  
و كونها تفيده علماً بالنظر  
غرابة في الأصل فرد مطلق  
لذاته الصحيح بالعدل اتصل  
و في الصحيح درجات بحسب  
من ثم ما أخرجه الشيخان  
و الشرط منهما على هذا النمط  
صحح حديثا إن إمام حكما  
والضبط في الصحيح إن خف الحسن  
والجمع بين حسن صحيح  
والراجح القول لدى التفرد  
زيادة الراوي على ما ينتقى  
وبالشذوذ إن تخالف تطرح  
وإن يكن لها الوهاء قد عرا  
و الفرد إن متن له يضارع  
فسمه متابعاً والاعتبار  
للشاهد التمثيل والمتابع  
ومحكم ما عن معارض سما  
أمكن فيه الجمع فهو المختلف  
أو لا فترجيح بما قد يعرف  
السقط والطعن بهذين يُرد  
من بعد تابع وهل ترى يُرد؟

ما رجع الورق على الأغصان  
وذكره البسمة في ثغر الزمن  
ما حصرت و الحس فيه المستند  
و في جميع الطبقات يلمع  
إلى ثلاثة من الأقسام  
و هو الذي استفاض في رأي أثر  
بأنه شرط لما صح نأى  
وهذه الآحاد منها ما يُرد  
عن ناقد عكس الذي تواترا  
مع القران اختيار معتبر  
و نسي على سوى ذا يطلق  
ذي الضبط ثم لم يشذ أو يعل  
تفاوت الأوصاف تبرز الرتب  
مقدم فأول فالثان  
و بعده شرط سواهما يحط  
أو في كتاب للصحيح التزم  
وطرقه إن كثرت فصحن  
أفضى إلى تخالف فسيح  
تردد والقسم في التعدد  
مقبولة ما لم تناف الأوثقا  
وضده الحفوظ سهم الأرجح  
تجرد المعروف يجلي المنكرا<sup>٧</sup>  
فشاهد أو ساند يتابع  
تتبع الطرق للحكم المشار  
ب: (أكملوا العدة) عند الشافعي<sup>٨</sup>  
وما بمثله يعارض فما  
أو لا فنسخ إن تأخر عرف  
من سند والمتن فالتوقف  
فمرسل سقط بآخر السند  
ثالثها إذا بعاضد ورد

والسَّقَطُ من مِادِيٍّ مَعْلَقٌ  
فإن يَرِدُ بِجَازِمٍ فمَعْتَمِدٌ  
والسَّقَطُ بَاطِنٌ فَصَاعِدًا وَمَعٌ  
وَقَدْ يَكُونُ وَاضِحًا بَعْدَ  
كَمٍ فَضَحَ التَّارِيخُ مِنْ رِوَاةٍ  
أَوْ خَفِيَ مَا مَدْلَسَ أَدَى بِحَالٍ  
كَذَلِكَ الْمُرْسَلُ ذُو الْخَفَاءِ  
وَالْقَيْدُ بِاللِّقَاءِ خَيْرٌ فَيَصِلُ  
وَالطَّعْنُ بِالْكَذِبِ وَضَعٌ، وَاتِّهَامٌ  
بِفَاحِشِ الْغُلُوطِ أَوْ بِالْغَفْلَةِ  
وَالْوَهْمُ، ذَا مَعْلَلٍ إِنْ انبَثَقَ  
ثُمَّ الْخِلَافُ إِنْ بَتَغَيَّرَ وَرَدَّ  
أَوْ دَمَجَ مَوْقُوفٍ بِمَرْفُوعٍ فَقَلَّ  
بِالْتِّصِ أَوْ وُرُودِهِ مُسْتَزَالًا  
وَالْخُلْفُ بِالْتَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ  
مَصْرُوحٌ فِيهِ بَرَاوِ زَائِدِ  
خُلْفٌ بِإِبْدَالِ بِلَا مَرْجَحٍ  
وَإِنْ تُغَيَّرُ بِالتَّقْطِاطِ أَحْرَفٌ  
شَرَحَ الْغَرِيبَ وَبَيَّنَّ الْمُشْكَلَ  
تَغْيِيرَ مَتْنٍ بِالْمُرَادِفِ أَمْنَعُ  
مَحِيلٌ مَعْنَى وَأَجْزَلُ لَدَى الْكِبَارِ  
جِهَالَةٌ بِالْحَالِ أَوْ بِالْعَيْنِ  
قَدْ تَكَثَّرَ النِّعَاتُ ثُمَّ يُذَكَّرُ  
وَصَنَّفُوا فِيهِ الْمَوْضُوحَ الْمُجِيدَ  
وَقَدْ يُقَالُ فَيَقِلُّ الْآخِذُ  
أَوْ لَا يُسَمَّى لِاخْتِصَارِ صَنَّفُوا  
حَدِيثٌ مِنْ أَهْمٍ حَتَّمَا يَطَّرَحُ  
فَإِنْ يُسَمَّى ثُمَّ رَاوِ أَنْفَرَدَ  
وَدُونَ تَوْثِيقٍ وَبِاطْنِ جَرَى  
وَرَاجِحٌ فِيهِ وَفِي أَمْثَالِهِ

فَمَا لَدَى الشَّيْخِينَ مِنْهُ يُطْلَقُ  
أَوْ لَا ضَعِيفٌ لَكِنْ أَيْ لَا تُمَدُّ  
تَوَالِ الْمَعْضَلُ أَوْ لَا مَنقَطَعٌ  
لِقَاءِ التَّارِيخِ خَيْرٌ حَكْمٌ  
قَدْ حَدَّثُوا عَنْ شَيْخَةِ أَمْوَاتٍ  
تَحْتَمِلُ اللَّقَا كَمَثَلِ عَنْ وَقَالَ  
مَنْ الْمَعَاصِرُ بِلَا لِقَاءِ  
مَيَّزُ بِهِ مَدْلَسًا عَنْ مُرْسَلِ  
تَرْكٌ، وَمَنْكَرٌ عَلَى رَأْيِ يُرَامُ  
أَوْ بفسوقٍ ظَاهِرٍ فِي الْمَلَّةِ  
مَنْ الْقِرَائِنِ وَمَنْ جَمَعَ الطَّرْقَ<sup>١٠</sup>  
لَبِنَةِ السِّيَاقِ مَدْرَجُ السَّنَدِ<sup>١١</sup>  
مَدْرَجٌ مَتْنٌ ثُمَّ تَمَيَّزَ حَصَلَ<sup>١٢</sup>  
أَوْ عَزَوْهُ لِلْمَصْطَفَى اسْتِحَالًا  
قَلْبٌ كَخَبْرِ السَّبْعَةِ الشَّهِيرِ  
مَزِيدٌ مَا اتَّصَلَ مِنْ أَسَانِدِ  
مُضْطَرَبٌ وَلَاخْتِبَارٌ قَدْ نُحِيَ<sup>١٣</sup>  
وَالشَّكْلُ فَالْمَصْحَفُ الْخَرَفُ<sup>١٤</sup>  
يَجْلُو الَّذِي مَعْنَاهُ غَيْرُ مَنْجَلِ<sup>١٥</sup>  
وَنَقَصَهُ إِلَّا لَدَى عِلْمٍ يَعِي  
رِوَايَةَ الْمَتْنِ بِمَعْنَى وَاخْتِصَارُ  
قَادِحَةٌ تَكُونُ فِي أَمْرَيْنِ  
لِغَرَضٍ بَغِيرِ مَا يَشْتَهَرُ  
فِيهِ الْخَطِيبُ قَبْلَهُ نَجَلٌ سَعِيدٌ  
وَصَنَّفَتْ وَحَدَانَهُ جِهَابُذُ  
لِلْبَحْثِ عَنْهُ مَبْهَمَاتٍ تَكْشِفُ  
وَلَوْ بِتَعْدِيلِ بَدَا عَلَى الْأَصْحَ  
عَنْهُ فَمَجْهُولٌ بَعِينٌ وَهُوَ رَدُّ  
فَصَاعِدًا مَجْهُولٌ حَالِ سُوْتِرَا  
تَوَقَّفَ إِلَى انْكَشَافِ حَالِهِ

ذو بدعة بالكفر ليس يُقبلُ  
من لم يكن يدعوا إليها في الأصح  
وذا على المختار قد صرح به  
وإن براو سوء حفظ ارتبط  
وإن يتابع مرسل بمعتبر  
فحسناً بغيره تداوى  
إن ينتهه الإسناد للبشير  
تصريحاً أو حكماً فإنه رُفِعَ  
وصاحب لاقى ومات مؤمناً  
وتابع لاقى الصحابي مؤمناً  
وذا على المختار والمقطوع  
وقد يُقال في الأخيرين أتر  
مرفوع صاحب بظاهر اتصال  
وإن يقلل عدد الرجال  
أو لإمام وصدق علي  
ومنه أن يروى من مصنف  
فيه الموافقة للشيخ يصل  
وفي المساواة استواء يحصل  
ثم المصافحة عند الاستواء  
وقابل العلو بالذنزالا  
راو ومن عنه روى الأقران إن  
وإن روى كل عن الآخر ثم  
وإن عن الأسفل راو صادر  
ومنه الآباء عن الأبناء غلا  
وعكسه يكثر فانظر في السند  
تشارك اثنين بشيخ، سابق  
وإن عن اثنين توافق السُّما  
يُنظرُ في المرووي عنه إن يخص  
والشيخ إن مرويه له جحد  
أو احتمالا في الأصح قبلا

لدى الجماهير وفسق فصّلوا  
إلا إذا روى مُقَوِّمٌ يُطْرَحُ<sup>١٦</sup>  
شيخ النَّسَائِي الْجَوْزَجَانِي النَّبِيَّة  
شدَّ على قولٍ وطار مُخْتَلِطٌ<sup>١٧</sup>  
مدلسٌ سيءٌ حفظٌ من ستر  
من كسره وحسناً ما ساوى<sup>١٨</sup>  
من قولٍ أو فعلٍ ومن تقرير  
أو صاحبٍ أو تابعٍ وقف قطع<sup>١٩</sup>  
به ولو على المصحح انثنى<sup>٢٠</sup>  
بالمصطفى بقيد ما قد بينا  
في من يرى من دونه مسموع<sup>٢١</sup>  
(وشهروا ردف الحديث والخبر)  
لمُسندٍ وبعضهم للوصل مال  
للمصطفى فمطلق للعالي  
كشعبة علوه نسبي  
من دون أن يمر بالمصنف<sup>٢٢</sup>  
من غيره أو شيخٍ ذا فهو البدل  
بين المصنف ومن يخصّص  
أطلق مع التلميذ في الذي روى  
في كل قسمٍ سابقٍ قد فصّلا  
يشترك الإثنان في لُقٍ وسن  
مدبج سابقه هو الأعم  
فإنه عن أصغرٍ أكابر  
وصاحبٍ و الشيخ عمّن سفلًا  
منه روى فلان عن أبٍ فجحد<sup>٢٣</sup>  
من مات قبل و الأخير اللاحق  
من غير ما تميز بينهما  
بواحدٍ من ذين فالهمل نص  
وكان جازماً فإنه يُرد  
وبالذي نسي وحدث انجلي<sup>٢٤</sup>

فِي صِيغِ الْأَدَا اتَّفَاقٌ يَحْصِلُ  
 سَمِعْتُ أَوْ حَدَّثَنِي لِمَنْ سَمِعَ  
 أَصْرَحُهَا مَا بِالسَّمَاعِ يَقَعُ  
 أَخْبَرَنِي عَلَيْهِ قَدْ قَرَأْتُ ذَا  
 كَلَاهُمَا تَعَدِلُ إِذْ مَا تُجْمَعُ  
 أَنْبَأَنِي، نَسَاوَلَنِي وَشَشَا فَهَا  
 النَّبَاءُ لِلْإِجْبَارِ حَاشَى عَرَفَ مَنْ  
 مَعَاصِرٌ عَنَّنَ حَكْمَهُ السَّمَاعُ  
 وَقِيلَ فِي اللَّقَاءِ ذُو اعْتِبَارٍ  
 إِنَّ الْمَشَافَهَةَ لَفِظٌ لِلْمَجَازِ  
 وَاشْتَرَطُوا فِي صِحَّةِ الْمَنَاولَةِ  
 قَرَأْنَهَا بِالْإِذْنِ مِثْلَ مَا وَجِدَ  
 تَكُنْ كَمَا يَعُمُّ مَنْ إِجَازَةٌ  
 كَذَا لِمَعْدُومِ كَمَنْ سَيُولَدُ  
 الْأَسْمَاءُ وَالْأَبْنَاءُ مِنْ رِوَاةٍ  
 وَكَانَتْ الْأَشْخَاصُ لَا تَتَّفَقُ  
 الْأَسْمَاءُ إِنَّ فِي نَطْقِهَا تَخْتَلِفُ  
 إِنَّ تَتَّفَقَ وَالْخَلْفُ نَطْقًا فِي الْأَبِ  
 وَالِاتَّفَاقُ فِي السُّمَّا وَاسْمِ الْأَبِ  
 وَرَكَّبْنِ مِنْهُ وَمَا قَدْ تَلَا  
 أَوْ اشْتَبَاهَ فِي سَمَاءِ وَاسْمِ أَبِ  
 أَوْ اتَّفَاقٌ لِكُنْ التَّقْدِيمُ  
 أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ كَالِاسْمِ الْوَاحِدِ  
 ثُمَّ الرِّوَاةُ طَبَقَاتُهُمْ تَهْتُمُ  
 لِمَيَّزِهِمْ وَاعْرِفْ لِرَاوِ حَالَهُ  
 مَرَاتِبُ الْجَرْحِ عَلَى الْمَفْصَلِ  
 كَ: أَكْذَبَ النَّاسَ يَلِي: دَجَالٌ  
 أَسْهَلُهَا اللَّيْنُ فِي هَذَا الْمَجَالِ  
 وَبَيْنَهَا مَرَاتِبٌ مِثْلَ سَقَطٌ  
 وَأَرْفَعُ التَّعْدِيلِ أَفْعَلٌ بَدَا

وَغَيْرِهَا مِنْ حَالَةِ مَسَلَسَلٍ<sup>٢٥</sup>  
 مَنفَرِدَا لِلْفِظِ لَا إِذَا جَمَعَ<sup>٢٦</sup>  
 وَمَا لَدَى الْإِمْلَاءِ مِنْهُ الْأَرْفَعُ<sup>٢٧</sup>  
 لِمَنْ قَرَأَ بِنَفْسِهِ لَا يُحْتَذَى<sup>٢٨</sup>  
 عَلَيْهِ قَدْ قُرِي وَإِنِّي أَسْمَعُ  
 كَتَبَ إِلَيَّ ثُمَّ عَنَّنَ وَنَحْوَهَا  
 تَأَخَّرُوا فَلِلْإِجَازَةِ كَعَنَّنَ  
 إِلَّا الْمَدْلَسَ فَيُعْزَى لِانْقِطَاعِ  
 وَلَوْ بِمِرَّةٍ عَلَى الْمُخْتَارِ<sup>٢٩</sup>  
 ثُمَّ الْمَكَاتِبَةُ بِالْخَطِّ تُحَازُ  
 أَرْفَعُ أَنْوَاعِ الْمَجَازِ الْحَاصِلَةَ  
 وَصِيَّةٌ، الْإِعْلَامُ إِنَّ إِذْنَ تَحْدِثُ<sup>٣٠</sup>  
 وَمَا الَّذِي الْمَجْهُولُ ثُمَّ حَازَهُ  
 عَلَى الْأَصْحَ فِي الْجَمِيعِ أوردوا  
 فَصَاعِدًا إِنَّ فِي اتَّفَاقِ تَأْتِي  
 فَإِنَّهُ الْمُتَّفَقُ الْمُفْتَرَقُ  
 لَا الْخَطُّ فَالْمُؤْتَلَفُ الْمُخْتَلَفُ  
 أَوْ عَكْسُ ذَا بِالْمِثْشَابَةِ حُجِّي<sup>٣١</sup>  
 كَذَا مَعَ اخْتِلَافِهِمْ فِي النَّسَبِ<sup>٣٢</sup>  
 أَنْوَاعِهِ، مِنْهَا اتَّفَاقٌ حَصَلَا  
 إِلَّا بِحَرْفٍ أَوْ بِحَرْفَيْنِ غَرَبَ<sup>٣٣</sup>  
 أَوْ التَّأَخَّرَ اشْتَبَاهَا يُبْرَمُ<sup>٣٤</sup>  
 يَقَعُ ذَا عَلَيْهِ لِلْمَشَاهِدِ<sup>٣٥</sup>  
 مَوْلِدِهِمْ وَفِائِهِمْ بِلِدَانِهِمْ  
 تَعْدِيلًا أَوْ تَجْرِيحًا أَوْ جِهَالَةً  
 أَسْوَوْهَا الْجَرْحُ الَّذِي بِأَفْعَلِ  
 وَضَاعٌ أَوْ كِذَابٌ إِذْ تَقَالُ  
 أَوْ سَيِّئُ الْحَفِظِ وَذَا فِيهِ مَقَالٌ  
 وَمَنْكُرُ الْحَدِيثِ فَاحِشُ الْغَلْطِ<sup>٣٦</sup>  
 كَ: أَوْثَقَ النَّاسَ فَمَا تَأَكَّدَا

بصفة عليّة مؤثّقة أو ثقّة وحافظ كليهما يقربُ من جرح، كشيخ، قد صدرت تركيبة تُقبَلُ ممن اتّضح جرحاً على التعديل قَدَمُ تُصِبِ وإن عن التعديل مجروحٌ خلا كُنِيَ المُسمَّين وعكسها اعرفنْ خُلفٌ بها وذو نُعوت أو كُنِيَ كُنِيَّته سُما أبيه واعكسَنَ يُنمى إلى غير أبيه أو إلى ومن سُماه وافقتُ أبا وجد أو بين من يتفقان في السُّمِ ولتعرِفْنَ أسماءهم من مُفردٍ ثم مجرّد الكُنى، ألقاباً فتارةً إلى القبائل تقعُ بلاداً أو ضياعاً أو مُجاورةً في حرفٍ صنائع لها انتمى الانسابُ قد تجدها ألقاباً معرفةً الموالي من قد سَفُلاً وإخوةٍ وأخواتٍ ذا يُضَمُّ سنَّ الأدا عن التحمُّلِ افصلِ واحرصْ على العَرَضِ مع السماعِ تصنيفه على مسانيدٍ اعقلِ ثم لأسباب الحديث فاعلمِ وهذه الأنواع فيها صنفوا فهى هنا ظاهرة، محضٌ نُقلِ قد انتهى ما رتمته من رجزٍ وإنني أسأل كل من رَسَخَ ولم يكن في هذه العُجالسة وإنما في زيّهم تنكّرا

أو صفتين ثقّة بعد ثقّة ثم لأدنى هذه الصيغ ما من جرح، يُروى الحديث يُعتبرُ إمامه لو واحداً على الأصحّ مبيّناً من عارفٍ بالسببِ قَدَمُ على المختار جرحاً مجملاً ومن سُماه كنيةً له ومن قد كُثرتْ ومن توافقتْ هاهنا وكُنيةً كُنيةً زوجةً ومن غير الذي يظهُرُ منه أولاً أو اسمٍ شيخه وشيخٌ ذا وعَد<sup>٣٧</sup> كجُعْفِي عن مسلمٍ لمسلم<sup>٣٨</sup> كسندر الصاحب أو مجرّد وقد تُرى بعاهة، أنساباً<sup>٣٩</sup> ثم إلى الأوطان فيها متسعٌ أو سِكِّكا وقد تراها ظاهرةً ما من وفاقٍ و اشتباهٍ في السُّما فلتعرِفْنَ لكلِ ذا الأسبابِ بالرقِّ و الحلفِ ومن منهم علا وأدبُ الشيخِ وطالبِ مُهمِّمِ ثم اكتُتبِ الحديثُ دون مُشكلِ إسماعيه و ارحلِ تكنُ ذا باعِ الأبوابِ أو أطرافه والعللِ صنّف فيها العُكْبُري بنُ مسلمٍ غالبها فراجعوها تُسْعَفُوا قد سُردتْ غنيةً عن المثل<sup>٤٠</sup> ولست في ذا الشأن بالمبرزِ عذرَ فتى ما زاد إلا أن نَسَخَ إلا على أهل الحديث عالمة رجاء أن تعمل فيه: (نضرا..)

ومن على الأبرار قد تطفّلا  
جليسُهم إنّ الرجا إن أرجا  
ثم الصلاةُ للسلام تسبقُ  
على الذي قد عمّ دينه البشرُ

فلن يكون منكرا أو مُهمّلا  
غفرانُ ربي أن أكون مُدرجا  
عبرُها في العالمين يعبقُ  
فانتعشوا بنشره الذي نشرُ

## الهوامش

- <sup>1</sup> سال لكثيرته
- <sup>2</sup> أي طوى معاني كثيرة في ألفاظ قليلة
- <sup>3</sup> أي من خلال نزهة وجولة في شرحه، والزهة أيضا شرح للمؤلف على النخبة وقد أتيت بمعلومات خارجة عن الشرح لم أتبه عليها لقلتها
- <sup>4</sup> أي هو المستفيض على رأي مأثور
- <sup>5</sup> أي البخاري ومسلم
- <sup>6</sup> أي الراجح القول بالتردد في النقاد، عند وجود إسناد واحد وإما عند التعدد فتقسم كلمتي حسن وصحيح على الإسنادين
- <sup>7</sup> أي إذا كانت الزيادة من الضعيف فتكون منكرة ومقابلها المعروف
- <sup>8</sup> هذا مثال للشاهد والمتابعة بنوعيهما القاصرة والتامة
- <sup>9</sup> أي الياء من ضعيف لأنها مؤذنة بشدة الضعف...
- <sup>10</sup> الوهم عطف على الكذب
- <sup>11</sup> ثم الخلاف عطف كذلك
- <sup>12</sup> أو دمج: عطف على تغيير، أي تمييز المدرج عن المرفوع
- <sup>13</sup> أي أن الإبدال قد يقع عمدا للاختبار لكن بشرط عدم الاستمرار كما فعل أهل بغداد للبخاري..
- <sup>14</sup> أي إن تغيرت بالنقاط أحرف مع بقاء صورة الخط فالمصحف وإن كان التغيير للشكل فهو المحرف
- <sup>15</sup> أي إذا كان خفاء المعنى راجعا إلى اللفظ نظر في شرح الغريب وإن كان الخفاء راجعا إلى المدلول نظر في الكتب المؤلفة في مشكل الآثار
- <sup>16</sup> أي إذا روى مقوٍ لبدعته
- <sup>17</sup> أي إذا كان سوء الحفظ ملازما للراوي، فهو الشاذ على قول وإن كان سوء الحفظ طارئا فهو المختلط
- <sup>18</sup> أي لم يساو الحسن لذاته
- <sup>19</sup> أي موقوف ومقطوع فالأول للصحابي والثاني للتابعي
- <sup>20</sup> أي ارتد بمعنى أن الردة المتخللة لا تبطل الصحة
- <sup>21</sup> أي قد يسمى ما انتهى إلى من دون التابعي مقطوعا
- <sup>22</sup> أي من أنواع العلو النسبي ما يرويه الراوي الذي يريد العلو مما يوجد في المصنفات لكن دون أن يمر بالمصنف
- <sup>23</sup> أي ما رواه الراوي عن أبيه عن جده
- <sup>24</sup> أي إتضح هذا النوع بتأليف كتب أمثال كتاب : من حدّث ونسي للدارقطني
- <sup>25</sup> وغيرها من حالة أي حالات قولية أو فعلية
- <sup>26</sup> كأن يقول سمعنا أو حدثنا فهو سامع مع غيره
- <sup>27</sup> أصرح صيغ الأداء ما يكون بالسماع وأرفع مراتب السماع مقدارا ما يقع في الإملاء
- <sup>28</sup> أي ليس معه من يشاركه في القراءة
- <sup>29</sup> أي وقيل لا تحمل عنعنة المعاصر على السماع إلا إذا ثبت اللقاء ولو مرة واحدة ليحصل الأمن في باقي العنينة عن كونه من المرسل الخفي وهذا هو المختار.
- <sup>30</sup> أي والإعلام إن حادت الإذن عنه فلا عبرة به.



- 31 إن اتفقت الأسماء خطأ ونطقا واختلقت الآباء نطقا لا خطأ أو العكس فذلك المشابه.
- 32 وكذا إن وقع ذلك الاتفاق في الاسم واسم الأب مع اختلاف النسبة
- 33 أي غاب ذلك الاتفاق أو الاشتباه
- 34 أي من أنواعه أن يقع الاشتباه بالتقديم والتأخير في الاسمين جملة.
- 35 هذا الاشتباه الأخير يقع بسبب التقديم والتأخير في بعض حروف الاسم حيث يكون في هذه الحالة مشتبهها باسم آخر.
- 36 أي بين استواء الجرح وأسهله مراتب
- 37 من التعدية والمجاورة
- 38 أو كان الراوي بين من يتفقان في الاسم كالبخاري روى عن مسلم بن إبراهيم وروى عنه مسلم بن الحجاج
- 39 عطف على الألقاب
- 40 أي عن التمثيل فلتراجع في المبسوطات

لا تنسوا من دعواتكم كل من ساهم في تقريب هذه المادة